جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

التكامل الامني ووقاية المجتمع من الجريمة

الدكتور حسن الساعاتي

الرياض

1410 هـ - 1990 م

التكامل الأمني ووقاية المجتمع من الجريمة

الدكتور حسن الساعاتي(*)

وقاية المجتمع من الجريمة عملية إيجابية كبرى، شاملة لعمليات مترابطة في مجالات إجتماعية محدودة، تهدف جميعها الى حفظ المجتمع من كل شكل من أشكال الخروج على القانون، يقع ظلماً وعدواناً وبغياً على أفراده أو مجموعاته أو أي نوع من تجمعاتهم، يبذلون فيه نشاطاً اجتماعياً لصالحهم، سواء أكان ذلك العدوان عليهم كأشخاص أو على ممتلكاتهم، أو كان ظلم استغلال أو حرمان أو كان بغياً من طائفة على أخرى ويتضح من ذلك أن المجتمع مفهوم شامل لأفراده، في شتى تجمعاتهم الصغرى، كالأسر والثلل والزمر، والمتوسطة، كالقرى في الريف والأحياء في المدن، والكبرى، كالبلاد والمدن.

وأنّ الجريمة نشاط شرير مؤذ متعدد الأوجه، وفي ضوء هذا الشمول الاجتماعي الخاص بالمجتمع والتعدد الجنائي

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

الخاص بالجريمة، يبين الى أي حد تصبح وقاية المجتمع منها عملية كبرى غير يسيرة.

وكِبَرُ عملية وقاية المجتمع من الجريمة وضخامة المسئوليات المتضمنة فيها، يتطلب بالضرورة تضافر جهود شتى قوية ومثابرة، يجمعها كلها هدف إيجابي موحد مع إصرار على تحقيقه، باتباع خطة مترابطة محكمة قائمة على التنظير العلمي والتجارب التطبيقية السليمة، أما الهدف الايجابي الموحد الذي يتعاون لبلوغه المتخصصون والهيئات المعنية، فهو سيادة الأمن في المجتمع وتسربه الى نفوس أفراده؛ فتشيع فيها الطمأنينة وراحة البال، هذا النوع من تعاون كل الجهود لسيادة الأمن بوقاية المجتمع من الجريمة، هو ما نَقصده بإصطلاح التكامل الأمني، الذي وضعته أساسا لتنظير جديد يحقق الوقاية المجتمعية من الجريمة.

ومن الأفكار المترسخة في أذهان العامة والخاصة، منذ زمن بعيد، فكرة توزيع شئون المجتمع وحاجات أفراده ومجموعاته وجماعاته، المنوطة بها السلطة التنفيذية للدولة، على وزارات شتى تتكفل كل منها بشأن من شئون المجتمع، وتقديم الخدمات التي تسد حاجات الأفراد والمجموعات والجماعات في ميدانه، فتتكفل وزارة الصحة بمكافحة الأمراض والوقاية منها، وتقوم وزارة التعليم بمد فتيان المجتمع وشبابه وفتياته وشاباته

بالمعارف العلمية والعامة ثم تدريب الجميع في تخصصات شتى، وتتوفر وزارة العمل على تشغيل من انتهى تعليمهم وتدريبهم، وتتكفل وزارة الداخلية بحفظ الأمن بمكافحة الجريمة ووقاية المجتمع منها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ إذ قد تتعدد الوزارات في بعض الدول ليصل عددها الى أكثر من ثلاثين وزارة.

هذا التّفتيت للسلطة التنفيذية، وإن كان يبدو معقولاً وعملياً من الناحية الاجرائية، قد جعل كل وزارة تركز جهودها لما اختصت به من شأن، وتوجه اهتمامها الى أداء الخدمة المتعلقة به، وذلك في حدود ما تسمح به الميزانية التي تقتطعها لها وزارة المال من الميزانية العامة للدولة، فترتب على ذلك أمران:

الأول: اضطرار كل وزارة لتحجيم خدماتها في حدود ميزانيتها.

والثاني: النظر الى كل من الفرد والمجتمع من نافذة اهتماماتها وخدماتها، وكأنما كل منهما، الفرد والمجتمع، لا يكون وحدة متكاملة وجسماً واحداً، إذا اشتكى منه عضو تأثرت بشكواه سائر الأعضاء.

فلا غرابة والحال على هذا المنوال أن تكون جهود وقاية المجتمع من الجريمة محدودة وقاصرة. ويزيد من ضعف فاعليتها

فقدان الترابط والتوازن بينها لتجزؤ نظرتها وجهودها في وقاية الفرد والمجتمع، الأمر الذي يترتب عليه ضعف الأمن بدرجات متفاوتة.

النظرة الاسلامية للأمن وتطبيقاتها:

تتركز النظرة الاسلامية للأمان في القرآن الكريم، الأصل الرئيسي الأول للشريعة الاسلامية، في نصين بارزين: أحدهما بلورته سورة قريش، إحدى السور القصار، في أربع آيات واضحة الدلالة وهي: ﴿لإيلاف قريش، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾، وتشير هذه الآيات الى واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والألفة التي يشيعها هذا الواقع المتوازن بين أفراد مجتمع قائم بالفعل، وهو مجتمع قريش الذي نعم الناس فيه بالكفاية الاقتصادية من رحلتي اليمن شتاء والشام صيفا، وبالأمن من الخوف في ظل بيت الله، الذي جعله حرما آمنا من القتال والعدوان، أشهراً معلومات كافية للعمل على استمرار الأمن في طمأنينة وسلام.

أما النص الثاني فهو الآية الثانية عشرة بعد المائة من سورة النحل، وتحتوي على مثل عمراني حضري، ضرب لبيان التغير الاجتماعي من حياة صالحة كريمة الى حياة فاسدة

شريرة، وما يترتب على ذلك من حرمان مؤلم مؤذٍ وعدم اطمئنان مقلق مخيف، وذلك في قولة تعالى: ﴿وضرب الله مثلا قرية كانت آمنةً مطمئنة، يأتيها رزقُها رغداً من كل مكان، فكفرت بأَنعُم الله، فأَذاقها الله لباس الجوعِ والخوفِ بما كانوا يصنعون﴾

وفي النصين السالفي الذكر يتبين مفهوم التكامل الأمني باختصار ووضوح. ففي رحلتي الشتاء والصيف ألفة الصحبة ووحدة الهدف وقوة الجماعة، كما أن فيهما تجارةً وكسباً عظيماً ونفعاً من علاقات خارجية مع أقوام قريبين، يعودان على أهل مكة بخير عميم، يكفل لهم حاجاتهم الأساسية التي تستقيم بها الحياة من قوت ودفء وكن، في بلد نعموا فيها بالأمن من الخوف مما يوقع بهم الأذى وعاشوا فيها بسلام، وأي بلد ينعم أهلها بكل هذه النعم، فتتغير أحوالهم ويسوء سلوكهم وتفسد معاملاتهم، يعذبهم الله بالحرمان وعدم الأمن، وهذه سنة الله في خلقه فالأمن على أساس هذه القاعدة القرآنية صِنْو كفالة حاجات البشر الضرورية ويتكامل معها، فيستتب الأمن وتعم الطمأنينة في سلام ورخاء.

وقد حرص النظام الاسلامي، منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام حتى العصر الذهبي للدولة الاسلامية على أن يشرف صاحب الرسالة، ثم كل خليفة للمسلمين من بعده،

«على كل شئون الدولة بنفسه، وإن استشارة بعض المقربين إليه، ولكن فيما بعد، لم يتمسك الخلفاء كثيراً بهذا الاشراف المباشر، لاتساع رقعة الإسلام بحيث أن الخلفاء كانوا يختارون من يساعدهم في تصريف شئون دولتهم، وبخاصة الإدارية منها، وذلك بين كبار موظفيهم الذين يطلق عليهم لفظة الكاتب»[1]

وهكذا أصبح التنظيم المبسط لأداة الحكم في صدر الإسلام معقداً فيما بعد، الى درجة كبيرة في عصر الخلافة العباسية التي أفادت من النظم الفارسية، في وضع نظام متكامل ساعدهم على تصريف شئون الدولة كلها، هو نظام الوزارة الذي صبغوه بصبغة شرعية مستمدة من قوله تعالى: ﴿واجعل لي وزيراً من أهلي، هارون أخي، أشدد به أزري وأشركه في أمري﴾[2]، ولكن على الرغم من أن الوزارة

---

١ ـ عبدالمنعم ماجد. تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة: ١٩٧٣ ط ٣. ص: ٣١.٣٢

٢ القرآن الكريم. سورة طه. الآيات: ٢٩ ـ ٣٢، ويضيف الدكتور عبدالمنعم ماجد موضِّحا «كذلك جعلوا لفظة الوزارة مشتقة من المؤازرة أي المعاونة أو من الأزر أي الظهر واحتمال الأمور. وربما يكون منصب الوزير قد ظهر من قبل في العصر الأموي. ومع ذلك لم يصبح نظاما ثابتاً إلا في عهد العباسيين». المصدر نفسه. ص٣٢.

الإسلامية كانت واحدة في الأعم الأغلب، فإنه قد أدخل على هذا النظام تعديل جوهري في الأندلس، وذلك بتصنيف أعمال الوزارة وإسناد كل عمل بوزير، وأصبح يطلق على رئيسهم اسم الحاجب، وهو اسم كان متداولا بين حكام الشام الأمويين، ومعناه من يحجب الخليفة عن العامة وينظم دخولهم عليه، كما يعني أيضا من يعاونه في الحكم[1].

ونظرا لاتساع الدولة الإسلامية أنشىء نظام الادارة المحلية، لإدارة الأقاليم التي فتحها المسلمون، وكان القائم بأمور كل إقليم يدعى الأمير أو قائد الجند، كما كان يلقب أيضا بعامل الخليفة، أو العامل فحسب، وكان يضطلع في أول الأمر بكل مسئوليات الإدارة، ثم حددت اختصاصاته بعد ذلك عندما بدأ الخليفة تقليداً جديداً، فصار يعين من قبله من يقومون بأعمال المال والقضاء، وفي القرن الرابع الهجري تغير اسم العامل تدريجيا الى الوالي، وهو من يمثل السلطة التنفيذية في الإقليم الذي أصبح في هذه الحالة يسمى الولاية، ويقوم بحفظ الأمن بواسطة الشرطة، ويساعده موظفون يشرفون على شئون الإدارة الأخرى، التي تمت واتسعت وتشعبت وكثرت أعباؤها[2]

---

١ ـ انظر المصدر نفسه، ص. ٣٢

٢ ـ انظر المصدر نفسه، ص. ٤٥-٤٦.

ولمعرفة ما كان على الوالي القيام به من أعباء، نورد بعض فقرات من كتاب طاهر بن الحسين لابنه عبدالله، لما ولاه المأمون الرقة ومصر وما بينهما، جاء فيه: «. وليكن أول ما تلزم به نفسك وتُنسب إليه فعلك، المواظبة على ما فرض الله عز وجل عليك من الصلوات الخمس والجماعة عليها بالناس قبلك وأقم حدود الله تعالى في أصحاب الجرائم على قدر منازلهم وما استحقوه، ولا تعطل ذلك ولا تتهاون به ولا تؤخر عقوبة أهل العقوبة، فإن في تفريطك في ذلك ما يفسد عليك حسن ظنك، واعتزم على أمرك في ذلك بالسنن المعروفة، وجانب البدع والشبهات يسلم لك دينك وتقم لك مروءتك، ولتكن ذخائرك وكنوزك التي تدخر، وتكنز البر والتقوى واستصلاح الرعية وعمارة بلادهم والتفقد لأمورهم والحفظ لدمائهم والإغاثة لملهوفهم، فليكن كنز خزائنك من ذلك حصصهم، وتعهد وأصلح أمورهم ومعاشهم، وتفقد الجند في دواوينهم ومكانتهم، وأدرّ عليهم أرزاقهم ووسع عليهم في معايشهم فيقوى لك أمرهم، وامض لإقامة الحدود، وأنصف الخصم، وقف عند الشبهة، وأبلغ في الحجة، ولا يأخذك في أحد من رعيتك محاباة ولا مجاملة ولا لومة لائم، وانظر هذا الخراج الذي استقامت عليه الرعية فوزعه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم، واعلم أنك جعلت بولايتك خازناً وحافظاً وراعياً، وإنما سمي أهل عملك رعيتك لأنك راعيهم

وقيمهم، فخذ منهم ما أعطوك من عفوهم ونفذه في قوام أمرهم وصلاحهم وتقويم أودهم، واستعمل عليهم أولي الرأي والتدبير والتجربة والخبرة بالعلم والعمل بالسياسة والعفاف ووسع عليهم في الرزق، وتعاهد أهل البيوتات ممن دخلت عليهم الحاجة واحتمل مؤونتهم وأصلح حالهم حتى لا يجدوا لخلتهم مساً، وأفرد نفسك للنظر في أمور الفقراء والمساكين، ومن لا يقدر على رفع مظلمته إليك، والمحتقر الذي لاعلم له بطلب حقه فسل عنه أحفى مسألة، ووكل بأمثاله أهل الصلاح من رعيتك، ومرهم برفع حوائجهم وحالاتهم إليك لتنظر فيما يصلح الله به أمرهم، وتعاهد ذوي البأساء وأيتامهم واجعل لهم أرزاقاً من بيت المال، اقتداء بأمير المؤمنين، أعزه الله تعالى، في العطف عليهم والصلة لهم ليصلح الله بذلك عيشهم ويرزقك به بركة وزيادة، وأجر للأضِرّاء من بيت المال، وقدم حملة القرآن منهم والحافظين لأكثره في الجراية على غيرهم، وانصب لمرضى المسلمين دورا تأويهم وقواماً يرفقون بهم وأطباء يعالجون أسقامهم وأسعفهم بشهواتهم مالم يؤد ذلك الى إسراف في بيت المال. .»[1].

ويتضح من هذه المقتطفات من كتاب التوصية الآنف

---

١ ـ نقلا عن مقدمة عبد الرحمن بن خلدون. المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة بدون تاريخ. ص: ٣٠٤ ـ ٣٠٩.

الذكر، مدى ما على الوالي من مسئوليات متنوعة ومتكاملة، إذا قام بها خير قيام، أمكنة تحقيق الأمن والطمأنينة والسلام. وهذا ما جعل الخليفة المأمون يقول على إثر الاستماع الى ما في الكتاب: «ما أبقي أبو الطيب (يعنى طاهر) شيئا من أمور الدنيا والدين والتدبير والرأي والسياسة وصلاح الملك والرعية وحفظ السلطان وطاعة الخلفاء وتقويم الخلافة إلا وقد أحكم وأوصى به[1]، ثم أمر المأمون فأرسل نسخا منه الى جميع العمال، ليقتدوا به ويعملوا بما فيه، وذلك لأنه يحقق فكرة الأمن التكاملي، الذي يؤدي الى استقرار الأحوال في المجتمع لوقايته من الجريمة والانحراف، فالوالي كما يتبين من الاقتباسات السالفة، يضطلع بإمامة الناس في الصلاة، وإقامة الحدود، وعمارة البلاد، والمحافظة على حقوق أهلها، وتوفير العمل لهم، ورعاية شئون الجند، وتوزيع مال المسلمين بالعدل بينهم، والدعوة الى الأخلاق الإسلامية القويمة، وتوظيف الأصلح لمساعدته في تدبير شئون الناس، وإحراء الرزق الوفير عليهم ليخلصوا في عملهم، ورعاية الفقراء والمساكين والعجزة والمعدمين والأيتام والأكِفّاء، وتوفير النفقة لهم من بيت المال، وإنشاء مستشفيات لإيواء المرضى ومعالجة أمراضهم على أيدي الأطباء والمساعدين المختصين لذلك، ومعنى ذلك أنه يدبر اثنى

---

١ - المصدر نفسه، ص. ٣١١

عشر عملا تقوم بأعبائها في أيامنا هذه اثنتا عشرة وزارة، فضلا عن وزارة المال ووزارات أخرى تضطلع بفروع من الأعباء الواردة آنفا.

التكامل الأمني كمرحلة تجريبية لحفظ الأمن في المملكة العربية السعودية:

لقد كان حفظ الأمن في منطقة نجد، الشغل الشاغل لحاكم الرياض عبدالعزيز آل سعود بعد استقراره فيها مدة عشر سنوات منذ استيلائه عليها، ذلك لأن البدو الذين كانوا يكونون أغلبية عظمى من سكان المنطقة، كانوا يجمعون بين خصال عربية كريمة، من الشهامة والنصرة والشجاعة والفروسية والتدين، وصفات ضارة ومعوقة للعمران، من سرعة الاستفزاز والتهور وعدم الانضباط والتعصب. فرأى بعد إعمال فكر وتدبر، أن خير طريقة للتغلب على هذه المشكلة الكبرى، هي إحداث تغيير شامل متكامل، من النواحي العمرانية والاقتصادية والاجتماعية لحياة ذوي الاستعداد المناسب من هؤلاء البدو، الذين كانوا يكنون له تقديراً واحتراماً لإعجابهم بشجاعته النادرة، وفهمه العميق لواقع حياتهم ودوافع سلوكهم، ذلك الفهم الناجم عن قدرته الفائقة على مجاراتهم، بمشاركتهم حياتهم والتحدث إليهم بلهجتهم والإدراك الواعي لمشاعرهم، واستقر رأيه سنة

١٣٣١هـ (١٩١٢م) على توطين أعداد كبيرة من البدو على أساس اختيار توطيني مبسط في محلات متناثرة بنيت لهم بجهود ذاتية، في إقليم زراعي شمال منطقة نجد، وفي مساكن صغيرة أضيفت الى بعض المحلات الريفية القائمة بجوار عيون المياه في الإقليم نفسه، وعرفت هذه المستوطنات الجديدة بالهجر، وسمي سكانها الإخوان، وبعد نجاح عملية التدريب التوطيني بينهم، قرر التوسع في تطبيق فكرته بعد إدخال تعديلات طفيفة في ضوء الخبرات التي مروا بها، فأنشأ بالتدريج مستوطنات أخرى حتى بلغ عددها جميعها اثنتين وسبعين مستوطنة، جمع سكانها من عشر قبائل وأمكن تنظيم ٧٦،٣٠٠ رجل من بينهم، فيما سمي «جند التوحيد»[١].

وقد قام مشروع هذا التجريب الاجتماعي، على أساس من تكامل الأنشطة والخدمات، وذلك بتدريب الأهالي الجدد على الزراعة، لربطهم بالأرض وبث روح الاستقرار في نفوسهم، وشجعهم على ذلك تيسير أمورها لهم بتوزيع الإعانات المالية والبذور والأدوات الزراعية توزيعا عادلا

---

١ ـ انظر عبد العليم علي عبدالوهاب أبو هيكل. العلاقات بين عبد العزيز بن سعود وجماعة الإخوان: ١٩١٢-١٩٣٠، القاهرة. كلية الآداب جامعة عين شمس. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث غير منشورة. ١٩٧٦ ص: ٤٠، ٤٦، ٢٨٥

بينهم، وكذلك بتوعيتهم وتثقيفهم ثقافة دينية سليمة، وذلك بتعيين معلمين من بينهم ممن درسوا الإسلام، أطلق عليهم اسم «المطوعة»، لتعويدهم عادات حسنة وتلقينهم قواعد المذهب السلفي لاقتلاع ما تأصل في نفوسهم من شغف بالغزو وما طابعوا عليه من تمرد، وهكذا يصبحون إخوانا متحابين، يسود بينهم الأمان والاطمئنان والاستقرار، وفضلا عن ذلك وفر لهم حاكمهم وشيخهم الكبير عبدالعزيز آل سعود المال اللازم لبناء المساجد في مستوطناتهم[1]

وهكذا كان طريق إصلاح هؤلاء البدو ونشر الأمن في ربوع المنطقة، بحَطة قامت على ما أسميه «التَّكامل الأمني»، الذي تمثل في تغيير أسلوب معيشتهم تغييراً جذرياً، عن طريق إسكانهم في بيئة زراعية تتميز بالاستقرار، وتعليمهم مهنة توطينية وهي الزراعة، وتثقيفهم وتبصيرهم بأمور دينهم الذي يحض على العمل والتعاون والكف عن العدوان والعيش في سلام وهدوء وأمان، ثم بتقديم الخدمات الزراعية والمعونات الاقتصادية لهم، وبذلك أمكن تحويل ولائهم بالتدريج من قبائلهم وشيوخها ووطنهم الصغير، منطقة نجد المحدودة، الى بيت الحكم برئاسة عبدالعزيز آل سعود، الذي استطاع استقطاب هذا الولاء كله ليركزه فيما بعد في الوطن الأكبر الذي

١ ـ المرجع السابق. ص: ٢٨٥

صار ملكا عليه، وحكم فيه بشريعة الإسلام، وبكلمة التوحيد التي أصبحت رمزاً يبرز هويته الإسلامية المتميزة.

التكامل الأمني والدفاع الاجتماعي:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكرد فعل مباشر للبلاء والمحنة اللذين مرّ بهما الفرد في معسكرات الاعتقال والتعذيب والإبادة، في ظل النظم الدكتاتورية الشمولية التي كانت تتذرع بفهم خاطىء للفلسفة الجنائية الوضعية في ممارساتها القمعية والردعية التي أفزعت الضمير العالمي، تزعم الأستاذ «جراماتيكا» في إيطاليا، بلد النظريات والسياسات الجنائية، حركة جديدة متطرفة، إن لم تكن ثورية في السياسة الجنائية، قائمة على جعل المجتمع محور التشريع الجنائي المسئول عن ظاهرة الاجرام فيه، والاتجاه عند وضع أية سياسة جنائية نحو التطهير والدفاع عنه بالوسائل الإنسانية ذات الفاعلية، بدون تفرقة بين الأساليب الوقائية من الجريمة والوسائل العلاجية لهذه الظاهرة التي تعد من الظواهر الخطيرة للاضطراب الاجتماعي، وعلى هذا الأساس لا يفصل الدفاع الاجتماعي بين ظاهرة الاجرام وبين أسبابها

ولئن كانت الوقاية من الجريمة تتطلب التنمية الاجتماعية الشاملة، فإن علاج مرتكبيها يجب أن يتم وفق وجهة نظر

مدرسة الدفاع الاجتماعي عن طريق العناية بهم ورعايتهم طبيا، وإعادة تأهيلهم للتآلف الاجتماعي والتكيف مع المجتمع، وبذلك يصبحون مواطنين صالحين، وهكذا يصوغ «جراماتيكا» نظرية يبلورها فيما أطلق عليه اسم «قانون الدفاع الاجتماعي» ليحل محل القانون الجنائي أو قانون العقوبات، ويعلق علي راشد أستاذ القانون الجنائي في مصر على هذه الفلسفة الجديدة بقوله: «وبوسعنا أن نلمس في ثورة الأستاذ «جراماتيكا» موضع الالتقاء بين دعوة «الدفاع الاجتماعي» الثورية وبين الدعوة الاشتراكية، وذلك في مطالبته بالاصلاح الاجتماعي الشامل كسبيل للوقاية من الإجرام، وعدم اكتفائه بالسياسة الجنائية الصرف، التي تنتظر وجود المجرم لتبدأ في علاجه

فهو يريد أن يقلل الى أدنى حد مستطاع فرصة وجود المجرم ويؤمن بأن إصلاح الأحوال الاجتماعية غير الصحية، التي تئن منها غالبية المجتمعات المعاصرة، كفيل بتحقيق ذلك، لاريب عندنا في أن هذه الثورة رغم تطرفها، قد أبرزت الحقيقة الاجتماعية للظاهرة الإجرامية، بنفس القدر الذي أبرزت به «الثورة الوضعية» حقيقتها العلمية قبل نحو قرن من الزمان، وضم الحقيقتين معا في سياق فلسفي واحد يبرز الروح الانسانية التي ينبغي أن تسود أي سياسة تخطط لمكافحة تلك

الظاهرة، ولكن الأهم من ذلك في ثورة «جراماتيكا» هو أن التحليل الاجتماعي للظاهرة الإجرامية بوصفها من مظاهر الخلل أو الاضطراب في المجتمع، يضع سياسة الدفاع الاجتماعي ضد الاجرام في مكانها الصحيح من سياسات الدولة للاصلاح الاجتماعي بوجه عام[1]

أما التكامل الأمني فمفهوم عقلاني قائم على قاعدتين: الأولى هي الهدى الإلهي في القرآن الكريم، الذي يربط بين كفالة حاجات الإنسان والأمان من خوف العدوان، إذ أن الحصول على الحاجات يحفظ له الحياة والنماء، والأمن من الخوف يتيح له أن ينعم بالطمأنينة والراحة، ويسعى لتوفير حاجاته المتزايدة، ليعيش في مستوى كريم، لاينسى فيه نصيبه من الدنيا، بدون إفراط أو تفريط، وبدون أن تبطره الرفاهية فينحرف عن الصراط المستقيم، ويذوق وبال أمره حرمانا وعدم أمن، وهذا ملحوظ بشكل لافت بين مدمني المخدرات، ومعتادي الشذوذ الجنسي، ومحترفات البغاء.

والقاعدة الثانية التي يقوم عليها المفهوم العقلاني للتكامل الأمني، هي الاستخدام السليم الواعي لما يتوصل إليه العلم في شتى ميادين الحياة الاجتماعية، لرفع مستوى النعيم بين أفراد

١ - علي راشد. القانون الجنائي: المدخل وأصول النظرية العامة. مكتبة وهبة القاهرة: ١٩٧٠ ص: ٧٤، ٧٥

المجتمع وتحقيق الرفاهية لهم، في حدود الامكانات المتاحة واستعمالها الاستعمال الأمثل، وفق خطة اجتماعية اقتصادية عمرانية ثقافية أمنية شاملة متكاملة، تتناول الفرد على أنه وحدة متكاملة من جسم ونفس وعقل وروح، وتتعامل مع المجتمع على أنه وحدة متكاملة أيضا، من هيئات وعلاقات وأخلاقيات ونظام عام.

والذي يمعن النظر في الموضوعات التي جُزِّىء إليها الموضوع العام لندوتنا العلمية هذه، وهو دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في الوطن العربي، يجد أنها تحقق مفهوم التكامل الأمني في كثير من الوضوح، وذلك بتناولها لدور كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، والقيم الثقافية، والخدمة الاجتماعية النفسية، والصحة العقلية، في ترشيد السياسة الأمنية، فضلا عن موضوعات أخرى وثيقة الصلة كالإرشاد والعلاج النفسي للمعرضين للانحراف، والتباين الثقافي وأثره في تخطيط السياسة الأمنية، وقد ظهر هذا الاتجاه أيضا، في اختيار الهجرة والجريمة موضوعا عاما للمؤتمر الأول لمكافحة الجريمة، الذي عقد في منتصف شهر أكتوبر الماضي، بدعوة من الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وقد قدمت في إطار هذا الموضوع العام بحوث تناولت التغيرات الاجتماعية المصاحب

للهجرة وعلاقتها بالجريمة، والتصنيع والتحضر وعلاقته بالجريمة، وتخطيط المدن وسياسة الإسكان وصلتهما بالجريمة، والتدابير اللازمة للحد من الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، ودور الشرطة في مكافحة الآثار السلبية للهجرة، وقد قدمتُ في هذا المؤتمر ورقة بحث في تخطيط المدن وسياسة الإسكان، اقترحت فيها إدخال تخصص جديد في خطط الدراسة والتدريب في كليات الشرطة ومعاهدها باسم «تخطيط الأمن العمراني الحضري» يكون مزيجا من معارف أساسية من ميادين التخطيط والتنمية والبحث الاجتماعي وعلم الاجتماع الريفي وعلم الاجتماع الحضري والعلاقات الأمنية بها، وبناء على ذلك قدمت اقتراحا آخر وهو أن يختار من بين الدارسين لهذا التخصص ضباط يشتركون كأعضاء في هيئات التخطيط العام للمدن العربية والأقاليم الكبرى، وذلك لكي يكون التخطيط العام الدي يوضع لكي ينفذ على مراحل في مدى قد يطول الى عشرين عاما، تخطيطاً قائماً على فلسفة التكامل الأمني الجديدة[1]، التي تختلف اختلافاً بيناً عن فلسفة الدفاع

١ ـ انظر: حسن الساعاتي. تخطيط المدن وسياسة الاسكان وصلتهما بالحد من الجريمة. الموضوع الثالث في جدول أعمال المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة (الهجرة والجريمة). تونس: ٢ ـ ٣ صفر ١٤٠٦هـ (١٧، ١٨ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٨٥م، الأمانة العامة لمجلس الداخلية العرب بتونس: ص: ١ ـ ١٩

الاجتماعي، التي تركز كل اهتمامها على المنحرفين كأفراد، مغفلة حقيقة كونهم المادة البشرية التي يتكون منها المجتمع.

ولا يأمن الأفراد بعضهم من بعض إلا إذا اهتدوا بالهدي الالهي وكان سلوكهم وفق أوامره ونواهيه فيتحابون ويتكافلون ويكون كل منهم في عون أخيه، لا يعتدي عليه ولا على عرضه ولا على ماله. ومن يخرج على هذا النظام السوي المتكامل، قوّم وعومل وفق أحكامه القصاصية والحدودية والتعزيرية

وقد وافق أعضاء وفود الدول العربية المشاركة في المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة على الاقتراحين اللذين قدمتهما، وجعلوا منهما توصيتين من بين توصياته الأربع عشرة، وما ذلك إلا لأنهما كانا منسجمين مع توصيات أخرى تتعلق بالهجرة والجريمة، كالعناية بتوزيع المشاريع التنموية على جميع أنحاء قطر كل دولة عربية، وتكثيف الجهود لتأمين المرافق والخدمات المختلفة في المناطق الريفية، وإخضاع الحركة السكنية داخل كل بلد عربي الى التخطيط المبرمج الهادف، ومراعاة الجوانب الأمنية عند تخطيط المدن أو المناطق البُؤرية المتخلفة فيها[1]، وهكذا ساد مفهوم التكامل الأمني بحوث المؤتمر ومناقشاته بطريقة طبيعية تلقائية لأن فلسفته تقوم كما ذكرت آنفا على دعامتين من الهدي

١ ـ انظر: تقرير عن أعمال وتوصيات المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة (الهجرة والجريمة). المصدر نفسه ص: ٣، ٤.

الالهي الحكيم ومنطق الواقع الاجتماعي السليم.

وللتدليل على ضرورة الأخذ بالتكامل الأمني في خطط التنمية الشاملة، أضرب مثلا المسكن، وهو من الحاجات الاجتماعية الأساسية، وصلته بالانحراف. فقد ثبت من البحوث التي تناولت جريمة الاغتصاب، أبشع جريمة ترتكب ضد النساء بعد جريمة قتلهن، أن نسبة غير صغيرة من جناتها كانوا من الشبان الذين نشأوا في أسر فقيرة تسكن الواحدة منها ومعها أطفالها الكثيرو العدد في حجرة واحدة وسط بؤرة، أي منطقة متخلفة في مدينة كبيرة، وأن ذلك قد عرضهم لرؤية والديهم في علاقتهم الشديدة الخصوصية، فأصيبوا بصدمة نفسية كانت لها آثار ضارة في مستقبل حياتهم، وبخاصة في علاقاتهم الجنسية، والذي يرجع الى الهدي الالهي يجد أن للمسكن آداباً دينية تتحكم قيمها في بعض أنواع السلوك الخاصة به، فقد جاء في سورة النور بخصوص ذلك أمره تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات، من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء، ثلاث عورات لكم، ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهنّ، طوافون عليكم بعضكم على بعض، كذلك يبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم. وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم، كذلك يبين الله لكم

آياته والله عليم حكيم﴾[1]، ومما لاشك فيه أن تنفيذ هذا الأمر الالهي، يقتضي توفير المسكن المناسب أخلاقياً وبالتالي صحياً، لسكنى الأسر في الوطن العربي، حتى تكون المعيشة والتنشئة الاجتماعية في بيئة غير ملوثة

تطبيق مفهوم التكامل الأمني:

لقد جذب اهتمامي ما قرأته في الاستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثاني، في بغداد في أواخر سنة ١٩٨٣م، إذ وجدت أن الهدف الأول من أهداف هذه الاستراتيجية، هو «تحقيق التكامل الأمني العربي تبعاً لوحدة الأمن العربي بهدي من الشريعة الإسلامية. ذلك لأن الأمن الداخلي والخارجي لكل دولة عربية مرتبط بالأمن العربي الجماعي، وأن الإخلال بالأمن الداخلي في أي دولة منها، تتعدى آثاره بالضرورة الى الاخلال باستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقدرتها العسكرية، مما يؤثر بالتالي على محصلة القوة الذاتية للأمة العربية وعلى جهودها من أجل التحرير والتنمية والرخاء ومجابهة التحديات التي تواجهها[2]، والذي يمعن النظر في هذا الهدف

---

١ ـ سورة النور الآيتان: ٥٨، ٥٩.

٢ ـ الاستراتيجية الأمنية العربية، أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثاني في بغداد بقراره رقم ١٨ بتاريخ

يجد أن التكامل الأمني مفهوم تابع لمفهوم وحدة الأمن العربي ومرتبط به، وهذا ما أفضل التعبير عنه بعبارة «الأمن العربي المتكامل»، لأنه يشمل الوطن العربي ككل. كما ورد في الأهداف الأربعة الأخرى التي تشمل على التوالي مكافحة الجريمة في المجتمع العربي، والحفاظ على أمن الوطن العربي، والحفاظ على أمن المؤسسات والهيئات والمرافق العامة في الوطن العربي، والحفاظ على أمن الفرد في الوطن العربي، وهكذا يختلف مفهوم التكامل الأمني الذي ورد في الاستراتيجية الأمنية العربية، عن مفهوم التكامل الأمني كما هو محدد ومبين ومبلور في هذا البحث.

ولكن هناك نقطة التقاء بين المفهومين، تظهر في المقومات الموضوعة للاستراتيجية الأمنية العربية، حيث نص بندها الأول على «تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية النابعة من أحكام الشريعة الإسلامية..» ونص في البند الثاني على «ترشيد السياسة الجنائية العربية، باستقاء قواعدها من مبادىء الشريعة الإسلامية، وتضمينها الوسائل التي تحول دون نشوء الميول الإجرامية، والاجراءات المانعة لوقوع الجريمة، والعقوبات والتدابير اللازمة لإصلاح

= ١٩٨٣/١٢/٧م، تونس، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، جامعة الدول العربية، بدون تاريخ، ص. ٥.

المجرم وتأهيله، دون الإغفال عن تجريم الانحرافات السلوكية المستحدثة بفعل المتغيرات الاجتماعية المستجدة»[1]، وفيما يتعلق بتنفيذ البند الأول من المقومات، تضمنت «البرامج» التي وضعتها الاستراتيجية نفسها، في بندها الأول، خمس وسائل يضمن تطبيقها تحقيق هدف هذا البند، وهو تحصين المجتمع بالقيم، وتتلخص هذه الوسائل في تضمين المناهج في جميع المراحل الدراسية بالقيم الأخلاقية الإسلامية، وتكثيف استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة، في إيجاد وعي عام ضد جميع صور الانحراف، والحض على التمسك بالقيم الروحية والأخلاقية والتربوية المثلى، وتشجيع نشر الإنتاج الثقافي والفني المستمد من التراث الإسلامي والعربي الأصيل، وفرض رقابة دقيقة على وسائل الإعلام والترفيه للحيلولة دون استخدامها لنشر ما يخل بالآداب.

ولكن التطبيق الذي أراه للتكامل الأمني بالمفهوم المبلور في هذه الورقة، يقوم على أساس الرسم المشترك لسياسة اجتماعية، اقتصادية، عمرانية، ثقافية، أمنية شاملة متكاملة، تتناول الفرد والمجتمع على النحو المتكامل المبين آنفاً، ووضع خطة عامة مشتركة في إطارها، تسهم في تنفيذها جميع أجهزة الدولة التنفيذية، ولكي يمكن تحقيق ذلك تشكل لجنة مشتركة

---

١ ـ المصدر نفسه، ص. ٦

لرسم السياسة ووضع الخطة، يختار أعضاؤها من كبار المتخصصين، يمثل كل منهم جهازاً من الأجهزة التنفيذية، وفي هذه الحالة يكون لخبير الأمن العمراني الحضرى دور فعال مبني على تخصص كاف، يدعمه تدريب تجديدي متكرر، وليكن واضحاً أن عمل هذه اللجنة المشتركة علمي بحت، يقوم على أساس البحوث العلمية بمناهجها وطرقها وأساليبها المختلفة، التي تعتمد على حقائق الواقع الاجتماعي، وبهذه الصورة تختلف اللجنة المقترحة تمام الاختلاف عن مجلس رؤساء الأجهزة التنفيذية، الذي يشكل على أساس سياسي في الأعم الأغلب، وحتى إذا كان من بينهم متخصصون في أعمال الأجهزة التنفيذية التي يرأسونها، فإن واقع وظيفتهم السياسية، يحد من نشاطهم العلمي وكفاءتهم العملية فيه

والتكامل الأمني على أساس هذا التطبيق يوظف مختلف العلوم الاجتماعية نظرياً وعملياً، لتحقيق الرفاهية الاجتماعية من كل وجوهها، ورفع كرامة البشر الذين كرمهم المولى سبحانه، ويسَّر لهم شتى السبل لذلك، بنعمه التي لا تعد ولا تُحصى، شريطة أن يعيشوا كرماء مترفعين عن الدنايا والانحراف. وهكذا يؤتي التكامل الأمني ثماره بوقاية الأفراد والمجتمع الذي يتكون منهم، عن الجريمة، والتطبيق المبلور آنفاً سهل التنفيذ والممارسة والتعامل، مادام يُختار له الأكفاء

من المتخصصين، الذين يتفهمون فلسفة التكامل الأمني، ويثقون في فاعليتها ونتائجها الأكيدة.

المراجـــــع

١ ـ الاستراتيجية الأمنية العربية. الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. جامعة الدول العربية بدون تاريخ.

٢ ـ تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى. عبدالمنعم ماجد. الطبعة الثالثة. مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة: ١٩٧٣

٣ ـ تخطيط المدن وسياسة الاسكان وصلتهما بالحد من الجريمة حسن الساعاتي. الموضوع الثالث في جدول أعمال المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة (الهجرة والجريمة). تونس: ٢، ٣ صفر ١٤٠٦هـ (١٧، ١٨ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٨٥م، الأمانة العامة لمجلس الداخلية العرب بتونس.

٤ ـ العلاقات بين عبد العزيز بن سعود وجماعة الإخوان: عبدالعليم علي عبدالوهاب أبو هيكل. ١٩١٢ـ١٩٣٠، القاهرة. كلية الآداب جامعة عين شمس. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث غير منشورة. ١٩٧٦

٥ ـ القانون الجنائي: المدخل وأصول النظرية العامة علي راشد. مكتبة وهبة القاهرة: ١٩٧٠

٦ ـ مقدمة عبد الرحمن بن خلدون المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة بدون تاريخ